

ضعف الدولة يفقد تونس قبضتها على ثرواتها الطبيعية

استيراد الفوسفات من الجزائر يعكس تراجع سلطة الحكومة على الإنتاج



كابوس توقف الإنتاج لا ينتمي

وسبق ووجه محافظ البنك المركزي التونسي إنذارا حول وضعه المالية العامة في البلاد نظرا لتقلص قياسي في الإيرادات نتيجة تعطل أكبر مصادر التمويل المتمثلة في عوائد الطاقة جراء الإعتصامات.

وحذرت وزارة الطاقة والناجم من تواصل تعطل الإنتاج، حيث أكدت حجم الخطورة بإعلانها عدم قدرتها على سداد مزودي الطاقة نظرا لشح موارد الدولة من العملة الصعبة، وتعطل السياحة، وتوقف ألة الإنتاج في الفوسفات ونشاط الجمع الكيميائي، وإيقاف الإنتاج من النفط والغاز.

أكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولا وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والحرققات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

بحقهم في التشغيل وفي التنمية. ويرفض المعتصمون إعادة تشغيل المحطة إلا في حالة تنفيذ جميع بنود اتفاق الكاسور، الذي تم توقيعه مع الحكومة منذ 16 يونيو 2017.

وسبق وأرسلت الشركات الأجنبية النفطية الأخرى الناشطة في المنطقة والمتضررة من وقف الإنتاج طلبا رسميا لرئيس البلاد قيس سعيد، للتدخل وحل الخلاف بين المحتجين والحكومة.

وهددت في نص المراسلة التي نشرتها وسائل إعلام محلية، بوقف أنشطتها وطرد "الآلاف" من العاملين. وتضم صحراء تطاوين ستة حقول نفطية تستثمر فيها شركات أوروبية. وليس في تونس حقول ضخمة لاستخراج النفط والغاز، ولكن سكان تطاوين ينتظرون تحقيق تعهدات حكومية لرفع التهميش المستمر منذ عقود. وتناهن نسبة البطالة في تطاوين 30 في المئة وهي من أعلى المعدلات في البلاد.

وأضاف "على الدولة ألا تساهم في حرمتها ولا تتهاون في قوماتها خصوصا منها مواردها ولا سبيل لتعطيل الإنتاج والخدمات ومن يريد التعبير عن مطالب اجتماعية يتوجه إلى البرلمان أو مقر رئاسة الحكومة".

وشدد على أن "التداول وتعطيل النمو غير مسموح وعلى الحكومة ضمان التسيير العادي والطبيعي للمرافق العامة".

وتستمر الاحتجاجات والإعتصامات في الجنوب التونسي ما دفع الشركات إلى التلويح في عدة مناسبات بسحب أنشطتها من البلاد، الأمر الذي يضاعف الخيبات الاقتصادية في وقت تستعد فيه الحكومة الجديدة للبدء في تنفيذ الإصلاحات التي كان على رأسها إعادة إنتاج النفط والفوسفات.

وتم غلق محطة ضخ البترول بالكاسور منذ 17 يوليو 2020 في حركة تصعيدية لاحتجاجات شباب المنطقة المطالبين

وبلغ عجز ميزان الطاقة لتونس نحو 1.71 مليون طن مكافئ لنفط خلال موفى مايو 2020 مقابل عجز بنحو 2.09 مليون طن مكافئ لنفط خلال نفس الفترة من 2019، أي بتحسّن بنسبة 18 في المئة، حسب نشرية لوضع الطاقة أصدرتها الوزارة في 7 يوليو 2020.

وقررت شركات نفطية تنشط في حقول الجنوب التونسي الانسحاب وإيقاف أشغالها مدفوعة باستحالة العمل مع تواصل الإعتصامات والإضرابات التي تسببت في تقيؤ نشاطها.

وسبق وأعلنت الشركة النفطية النمساوية "أو.أم.في" منذ أسابيع عن إيقاف أشغالها في تونس في ظل تواصل اعتصام الكاسور جنوب البلاد ما رفع منسوب الخطر الاقتصادي، واعتبر خبراء أن ذلك القرار ضرب مناخ الأعمال وسمعة البلد.

وأشار الحداد إلى أنه "تم إضعاف الدولة بعد ثورة يناير 2011 وكذلك تداعيات ظهور صندوق النقد الدولي وعوامل أخرى تتعلق بإغراق القطاع العام بالوظائف الوهمية والتوظيف العشوائي".

وأضاف "هناك ما يقارب 80 وظيفة شبه وهمية تم إنشاؤها خلال حكومة الترويكا (حكومة ترأسها حركة النهضة في 2012) وفوضى الإنفاق أضعف المالية العامة وتسبب في دهور الخدمات خصوصا في مجالي الصحة والتعليم".

وأرجع الخبير نادر حداد في سياق آخر تزايد الإنفاق العسكري إلى إرباك الخدمات الأخرى مشددا على أن "الضربات الإرهابية دفعت إلى مضاعفة الإنفاق الأمني والعسكري ما حتم على الدولة تحكيم خياراتها وفق الأولويات وهو ما حصل وزاد من ترددي خدمات القطاع الأخرى".

من جانبه أكد عمار ودرني خبير أمني وهو عميد متقاعد من الجيش الوطني أن "استيراد الفوسفات يعود إلى ضعف الدولة وتمرد الجميع عليها مشددا على أن الحكومات المتعاقبة كانت حكومات هواة سلطة لخدمة أهداف حزبية".

أحدث قرار تونس ببدء استيراد الفوسفات من الجزائر تبعا للفشل الحكومي في تسوية اعتصام الكاسور واستعادة الإنتاج رجة كبيرة داخل الأوساط الاقتصادية التي اعتبرت هذه السابفة خطيرة في بلد ينتج ويصدر هذه المادة ما بات يحمل دلالات حسب خبراء عن ضعف كبير في الدولة أودى إلى فقدان القبضة على الثروات الطبيعية.

ما يجعل حسب محللين التواصل في المفاوضات يقلص من هوامش محاصرة الأزمة بل يزيد من اتساعها نظرا لفقدان كافة هوامش المناورة الاقتصادية.

وفي هذا السياق أكد الخبير الاقتصادي نادر حداد في تصريح خاص لـ"العرب" أن "استيراد الفوسفات سابقة في تاريخ تونس حيث لم يحصل ذلك حتى في أكبر الأزمات وهو يمثل إنذارا جديدا إلى جانب الإنذارات المتعاقبة طيلة السنوات الأخيرة".

وأضاف "لقد تم رفع ناقوس الخطر الاقتصادي والمالي مرارا أن وضع المالية العامة يعيش تدهورا مستمرا وأن البلد يكافح ارتفاع الدين العام الذي سيفوق نسبة 100 في المئة".



واستغرب الخبير من توجه رئيس الحكومة إلى مواصلة المفاوضات مع المعتصمين مؤكدا "مع كل هذه المؤشرات والإنذارات حكومة هشام المشيشي تواصل التفاوض وهذا أمر غير مقبول بتاتا".

ودعا حداد الدولة إلى التعامل بقوة في هذا الملف مشددا على أنه "لا مجال لمزيد تعطيل عمليات نقل وإنتاج وتصدير الفوسفات".



تونس - يجمع خبراء في الاقتصاد والأمن أن الدولة التونسية باتت في مرحلة ضعف كبيرة حيث يوحى فشل الحكومة في إعادة نسق إنتاج النفط والفوسفات بشلل داخل السلطة التنفيذية التي خربت الهروب من الأزمة إلى ما يرهق سيادة البلد على ثرواته ويزيد من الغرق في الدمار الاقتصادي.

ومن المنتظر أن تصل إلى موانئ تونس قبل موفى شهر سبتمبر الجاري، أول شحنة من الفوسفات من الجزائر وذلك ضمن خطة للجمع الكيميائي التونسي تقضي بتوريد 40 ألف طن شهريا، بما يتيح تكوين مخزون ومواصلة إنتاج الأسمدة الكيميائية بنسق عادي.

وتأتي هذه المبادرة في إطار تواصل اعتصام الكاسور جنوب البلاد الذي يمنع كل عمليات الإنتاج والضح في الحقول النفطية تحت يافطة مطالب اجتماعية.

وسبق وأكد رئيس الحكومة الجديد هشام المشيشي يوم استلام مهامه رسميا خلال جلسة منح الثقة بالبرلمان على أن أوليات حكومته ستكون استعادة النسق العادي لإنتاج النفط والغاز والفوسفات.

ولكن خبراء أكدوا لـ"العرب" أن خطوة الحكومة هي سابقة خطيرة تعكس ضعفا كبيرا في أجهزة الدولة بات يهدد استمرارية المرافق العامة حيث أن المشيشي أكد مواصلة الأمر نهج المفاوضات مع المحتجين الأمر الذي أثار حيرة اقتصاديين نظرا للوضع الاقتصادي الخطير الذي تعيشه تونس.

وتمر تونس بأزمة اقتصادية غير مسبوقه زادت جائحة كورونا في تعميها

شل تتوجه نحو الطاقة المتجددة لاقتحام سوق الكهرباء

مصدران مطلعان على المراجعة لروبرتز إن شل تبحث سبل خفض الإنفاق على إنتاج النفط والغاز بين 30 و40 في المئة من خلال خفض تكاليف التشغيل والإنفاق الراسمالي على المشروعات الجديدة.

وأضاف أن شل تريد التركيز على عدد قليل من المراكز الرئيسية لإنتاج النفط وبحر الشمال.

وقالت المصادر إن إدارة الغاز المدجة في الشركة، والتي تضم عمليات الغاز الطبيعي المسال وجزء من إنتاج الغاز، تنتظرها تخفيضات كبيرة في الأخرى.

وبالنسبة لأنشطة المصب، تركز المراجعة على خفض التكاليف بشبكة محطات البنزين، التي تضم 45 ألف محطة وهي الأكبر في العالم.

لندن - تعزز شركة شل النفطية خفض إنتاجها من الطاقة التقليدية والتوجه صوب المصادر النظيفة، ما يعكس سعيها إلى اقتحام سوق الكهرباء الذي يشهد فورة مدفوعا بتزايد مخططات تقليل انبعاث الكربون وفي ظل استمرار خسائر صناعة النفط العالمية جراء الوباء.

وابلغت مصادر روبرتز أن رويال داتش شل تسعى لخفض تكاليف إنتاج النفط والغاز بما يصل إلى 40 في المئة في إطار برنامج ضخم لتوفير السيولة كي تتمكن من تحديث أنشطتها والتركيز بدرجة أكبر على الطاقة المتجددة وأسواق الكهرباء.

ومن المتوقع استكمال مراجعة خفض التكاليف الجديدة هذا العام لتشمل ثلاثة قطاعات رئيسية، وستضاف أي وفورات إلى هدف الأربعة مليارات دولار الذي وضعت الشركة إثر اندلاع أزمة كوفيد-19.

العمل أو إنشاء مشاريع صغيرة تعتمد على تلك الخبرة المختصة".

لكنه لفت إلى أن "هناك شرطا غير واضح، وهو إعفاء من يمتلك رقم الحزينة إعفاء مالية كبيرة، إضافة لما ستعمله القوات المسلحة أيضا من عبء سيريز من مسؤوليتها، في وقت تتحمل فيه واجبا بحماية حدود المملكة، من تداعيات الأزمات التي تمر بها الدول الشقيقة وخطر كورونا".

وتابع المومني "خدمة العلم لن تقضي على البطالة أو تخففها، بل سنؤجلها إلى حين، وبالتالي فإن تفعيلها في هذا الوقت بالذات ما هو إلا مسالة ترحيل زمني لهذه المشكلة، دون حلها بشكل صحيح من خلال تعزيز التنمية وما لها من أثر مباشر في التخفيف منها".



وقال مازن مرجي، وهو أكاديمي ومحلل اقتصادي، إن "خدمة العلم هي محاولة تخفيف رقم نسبة البطالة بتحويل جزء من العاطلين عن العمل بشكل رسمي إلى أن يصبحوا عاطلين عن العمل بصفة أخرى، وهي البطالة المقنعة".

ومضى مرجي "هذا سيؤدي إلى التلاعب برقم البطالة، لبيدو وكأنه إنجاز، وهذه الحكومة معروف عنها التلاعب بالأرقام".

وحذر من أن "الأثار الاقتصادية ستكون سلبية، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة المديونية إلى 32 مليار دينار (أكثر من 45 مليار دولار)، وهي 101 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة خطيرة جدا".

واستدرك "التراجع المستمر في القدرة الشرائية أدى ويؤدي إلى تراجع في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة إجراءات مكافحة كورونا، وهذا كله سيؤدي إلى تراجع الإنتاج وفرص العمل المتاحة، ويبدو هذا جليا بالنمو السالب للناتج المحلي الإجمالي".

التجنيد الإلزامي بالأردن.. تأهيل للعمل أم تأجيل للبطالة

لكن وزير الإعلام الأردني الأسبق، محمد المومني، وجهة نظر مختلفة، حيث قال إن "عودة تفعيل خدمة العلم ستكلف الخزينة إعفاء مالية كبيرة، إضافة لما ستعمله القوات المسلحة أيضا من عبء سيريز من مسؤوليتها، في وقت تتحمل فيه واجبا بحماية حدود المملكة، من تداعيات الأزمات التي تمر بها الدول الشقيقة وخطر كورونا".

وتابع المومني "خدمة العلم لن تقضي على البطالة أو تخففها، بل سنؤجلها إلى حين، وبالتالي فإن تفعيلها في هذا الوقت بالذات ما هو إلا مسالة ترحيل زمني لهذه المشكلة، دون حلها بشكل صحيح من خلال تعزيز التنمية وما لها من أثر مباشر في التخفيف منها".

أثار قرار الحكومة الأردنية بإعادة التجنيد الإلزامي الشكوك حول الوضع الاقتصادي للبلد، الذي تحدوه أزمات سياسية ما يراكم جبل التحديات ويمني الشكوك حول جدوى القرار، أهو تأهيل لسوق العمل أم مجرد تأجيل لمعضلة البطالة.

عمان - واجهت الشكوك قرار الأردن بإعادة التجنيد الإلزامي حيث اعتبرت الأوساط الاقتصادية القرار بمثابة هروب وتأجيل لأزمة البطالة التي بلغت مستويات قياسية.

وأعاد الأردن، يوم 9 سبتمبر الجاري، تفعيل العمل بقانون "خدمة العلم" (التجنيد الإلزامي)، بعد 29 عاما على وقفه، في ظل تطورات لافتة تشهدها المملكة اقتصاديا.

وقال المحلل العسكري، اللواء المتقاعد ماسون أبو نوار "اعتقد أن القرار يخدم الجانبين، فتدريبات الجيش تساعد على صقل شخصية ومهارات متلقيها، وهي منفعلة تعطى مهارات يمكن أن تساعد على التنمية في المستقبل وبناء

40 في المئة نسبة خفض تكاليف إنتاج النفط التي تستهدفها الشركة لتوفير السيولة

ويُنظر إليها على أنها من أعلى الأنشطة قيمة ويتوقع أن يكون لها دور محوري في التحول المزعم، بحسب مصدرين آخرين يشاركان في المراجعة.

وقال متحدثة باسم شل في بيان "نجري مراجعة إستراتيجية للشركة تستهدف ضمان أن نحقق أرباحا أعلى مدار عملية التحول في قطاع الطاقة وأن نصبح مؤسسة أبسط هيكلًا وأكثر قدرة على المنافسة من حيث التكلفة، ندرس العديد من الخيارات والبدائل في الوقت الحالي والتي يجري تقييمها بعناية".



تأجيل الأزمة يوسع رقعتها